

الرهن الرسمي كضمانٍ عيني للوفاء بالدين في النظام السعودي: دراسة تحليلية تطبيقية

أسامة يوسف صالح أبا لخير

ماجستير قانون، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، كليات بريدة، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية
ferdaws6236@gmail.com

المخلص

يتناول هذا البحث الرهن الرسمي بوصفه أقوى صور الضمانات العينية في إطار نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) لعام 1443 هـ. وتتبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي يؤديه الرهن الرسمي في تأمين الائتمان وتيسير التمويل في المملكة العربية السعودية. اعتمد البحث المنهج التحليلي الاستنباطي في تحليل النصوص النظامية مدعوماً بالمنهج التطبيقي، وتوزع على ثلاثة مباحث: الأول في ماهية الضمانات وموقع الرهن الرسمي منها، والثاني في شروط انعقاد الرهن الرسمي وآثاره، والثالث في تنفيذ الرهن واستيفاء الدين والمبادئ المستقرة. وخلص البحث إلى جملة من النتائج أبرزها: أن الرهن الرسمي عقدٌ شكليٌ تبعيٌّ لا ينفذ في حق الغير إلا بالقيّد، وأن المرتهن لا يحق له التملك المباشر للعقار بل يستوفي حقه عبر البيع بالمزاد العلني وفق نظام التنفيذ، مما يحقق التوازن بين حماية حق الدائن وصون حقوق المدين وسائر الدائنين. وأوصى البحث بتبسيط إجراءات القيد إلكترونياً، ونشر مبادئ قضائية استرشادية في منازعات الرهن والتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: الرهن الرسمي، الضمانات العينية، نظام المعاملات المدنية السعودي، حق التقدم، حق التتبع، القيد، التنفيذ العقاري، البيع بالمزاد العلني.

Official Mortgage as an In-Kind Guarantee for Debt Settlement in the Saudi Legal System: An Analytical Applied Study

Osama Yousef Saleh Aba Lkhail

Master of Law, College of Administrative and Humanitarian Sciences, Buraydah Colleges,
Ministry of Education, Saudi Arabia
ferdaws6236@gmail.com

Abstract

This research examines the official mortgage (al-Rahn al-Rasmi) as the most powerful form of in-kind guarantee within the framework of the Saudi Civil Transactions System, issued by Royal Decree No. (M/191) of 1443 AH. The significance of this study stems from the pivotal role played by the official mortgage in securing credit and facilitating financing in the Kingdom of Saudi Arabia. The research adopts an analytical-deductive methodology in analyzing the regulatory texts, supported by an applied approach. It is structured into three main sections: the first addresses the nature of guarantees and the place of the official mortgage among them; the second examines the conditions for the formation of the official mortgage and its effects; and the third covers the enforcement of the mortgage, debt satisfaction, and established legal principles. The research concludes that the official mortgage is a formal accessory contract that is not

enforceable against third parties except through registration, and that the mortgagee has no right to directly possess the mortgaged property but must satisfy his right through a public auction sale under the Enforcement System. This balance protects the creditor's rights while safeguarding those of the debtor and other creditors. The research recommends simplifying registration procedures electronically and publishing guiding judicial principles in mortgage and enforcement disputes.

Keywords: Official Mortgage, in-Kind Guarantees, Saudi Civil Transactions System, Right of Priority, Right of Pursuit, Registration, Real Estate Enforcement, Public Auction Sale.

المقدمة

يُعدّ الوفاء بالدين الغاية الطبيعية لكل التزام مالي، غير أن الدائن قد يواجه خطر إفسار المدين أو مزاحمة سائر الدائنين على أمواله، فكان لا بدّ من وسائل تكفل له استيفاء حقه. ومن هنا نشأت فكرة الضمانات القانونية، التي تنقسم إلى ضمانات شخصية تقوم على إضافة ذمة مالية أخرى كالكفالة، و ضمانات عينية تخصص مالاّ معيناً للوفاء بالدين كالرهن، وهي الأقوى أثراً لتعلقها بعين المال لا بذمة المدين وحدها (السنهوري، د.ت؛ مرقس، د.ت).

وقد نظّم نظام المعاملات المدنية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 1443هـ أحكام التأمينات العينية، ومنها الرهن الرسمي الذي يمثّل أقوى صور الضمان العيني، لما يخوّله للدائن من حقّ تتبّع وحقّ تقدّم على المال المرهون. وتبرز أهمية دراسته في كونه أداة محورية في تمويل المعاملات وحماية الائتمان في الاقتصاد الوطني (الغامدي، 2022؛ الدوسري، 2023).

ويثير الرهن الرسمي مسائل دقيقة تتعلق بشروط انعقاده وآثاره بين الطرفين وفي مواجهة الغير، وكيفية تنفيذه عند حلول الدين دون وفاء، وهي مسائل ذات أثر عملي بالغ في استقرار المعاملات وحماية حقوق الدائن دون إجحاف بالمدين. وقد دفع ذلك إلى تأليف هذا البحث الذي يسعى إلى التحليل المنظم لهذه الجوانب في ضوء النظام السعودي المستحدث، مع استحضار الفقه الإسلامي والمقارن (الزهراني، 2007، Wood, 2022).

أولاً: إشكالية البحث

تتمثّل إشكالية البحث في التساؤل الآتي: ما النظام القانوني للرهن الرسمي كضمان عيني للوفاء بالدين في النظام السعودي، وما شروط انعقاده وآثاره في مواجهة المدين والغير، وما الضمانات المقررة لاستيفاء الدائن حقه دون إخلال بحقوق المدين وسائر الدائنين؟

ثانياً: أهمية البحث وأهدافه

تبرز أهمية البحث في الدور الذي يؤديه الرهن الرسمي في حماية الائتمان وتيسير التمويل في المنظومة الاقتصادية السعودية، لا سيما في ظل التحولات التشريعية الكبرى التي أفرزها نظام المعاملات المدنية، وفي حاجة الممارسة القضائية والتجارية إلى ضبط أحكامه. ويهدف البحث إلى:

1. بيان مفهوم الضمانات وتمييز العيني منها عن الشخصي.
2. تحليل شروط انعقاد الرهن الرسمي وأركانه وفق النظام السعودي.
3. بيان آثار الرهن الرسمي بين المتعاقدين وفي مواجهة الغير.
4. دراسة آلية تنفيذ الرهن واستيفاء الدين عند عدم الوفاء.
5. استخلاص نتائج وتوصيات تخدم استقرار المعاملات وحماية حقوق الأطراف.

ثالثاً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي الاستنباطي في تحليل نصوص نظام المعاملات المدنية المتعلقة بالتأمينات العينية، مدعوماً بالمنهج التطبيقي في استعراض المبادئ القضائية والتطبيقات العملية لإجراءات التنفيذ. وقُسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية تسبقها مقدمة تعرض الإشكالية والأهمية والمنهج، وتعبها خاتمة بأبرز النتائج والتوصيات، ثم قائمة بالمراجع والمصادر.

المبحث الأول: ماهية الضمانات وموقع الرهن الرسمي منها

يتناول هذا المبحث مفهوم الضمانات القانونية وتقسيمها وموقع الرهن الرسمي منها، ويُعالج في مطلبين.

المطلب الأول: مفهوم الضمانات وتقسيمها:

الضمان وسيلة قانونية تكفل للدائن استيفاء حقه عند حلول أجله، وتنقسم الضمانات إلى نوعين رئيسيين:

- أولاً — الضمانات الشخصية: يضيف فيها شخصٌ ذمته المالية إلى ذمة المدين كالكفالة، فيستطيع الدائن الرجوع على المدين أو الكفيل، غير أن هذا الضمان يظل رهيناً بملاءة ذمة الكفيل ويتأثر بإعساره (Goode, 2010؛ السنهوري، د.ت).
- ثانياً — الضمانات العينية: يُخصَّص فيها مالٌ معيَّن للوفاء بالدين كالرهن وحق الاختصاص وحق الامتياز، فيتعلق حق الدائن بعين المال ذاته، ويتميز الضمان العيني بقوته إذ لا يتأثر بإعسار المدين، كما يمنح الدائن مزيةً على سائر الدائنين العاديين عبر حقي التقدم والتتبع (السنهوري، د.ت).

جدول رقم (1): مقارنة الضمان الشخصي بالضمان العيني

وجه المقارنة	الضمان الشخصي	الضمان العيني
محل الضمان	ذمة شخص (الكفيل)	مال معيَّن مخصَّص
الأثر عند الإعسار	يتأثر بإعسار الكفيل	لا يتأثر لتعلقه بالعين
حق التقدم	لا يوجد	موجود
حق التتبع	لا يوجد	موجود
الأساس النظامي	نظام المعاملات المدنية — الكفالة	نظام المعاملات المدنية — الرهن

المطلب الثاني: مفهوم الرهن الرسمي وخصائصه:

الرهن الرسمي عقدٌ يكسب به الدائن على عقارٍ مخصَّص لوفاء دينه حقاً عينياً يخوّله أن يتقدّم على الدائنين العاديين والتالين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان. وهو من العقود الشكلية التي يلزم لانعقادها إفرادها في الشكل الرسمي وقيدها في السجل العقاري المخصص، حمايةً للغير واستقراراً للمعاملات (نظام المعاملات المدنية السعودي، 1443هـ؛ الشهراني، 2021).

ويتميز الرهن الرسمي بجملة من الخصائص الجوهرية، أبرزها:

1. الطابع التبعية: فهو حقٌ عيني تبعيٌّ يدور وجوداً وعدمًا مع الدين المضمون، إذ لا وجود للرهن دون دين أصيل يضمّنه (الحارثي، 2019).
2. عدم قابلية التجزئة: كل جزء من العقار ضامنٌ لكل الدين وكل جزء من الدين مضمونٌ بكل العقار.
3. بقاء العقار في حيازة الراهن: يبقى العقار المرهون في يد الراهن دون نزعه منه، وهو ما يميّزه عن الرهن الحيازي.
4. الشكلية كشرط انعقاد: لا ينعقد الرهن الرسمي بمجرد التراضي بل لا بدّ من الشكل الرسمي والقيّد.

المبحث الثاني: شروط انعقاد الرهن الرسمي وآثاره

يعرض هذا المبحث شروط انعقاد الرهن الرسمي ثم آثاره الناجمة عنه في مطلبين.

المطلب الأول: شروط انعقاد الرهن الرسمي:

أ. الشروط الموضوعية:

- يلزم لانعقاد الرهن الرسمي توافر شروطٍ موضوعية ترتبط بأركان العقد:
1. التراضي: يشترط وجود إيجابٍ من الراهن وقبولٍ من الدائن المرتهن، مع خلو الرضا من عيوبه القانونية.
 2. الأهلية: يجب أن يكون الراهن كامل الأهلية للتصرف في العقار لأن الرهن يُعدّ من أعمال التصرف التي تستلزم الأهلية الكاملة (Duggan & Ziegel, 2013؛ العبيدي، 2020).
 3. ملكية العقار: يجب أن يكون الراهن مالكاً للعقار المرهون أو مأذوناً له بالرهن من المالك.
 4. صلاحية المحل: يجب أن يكون محل الرهن عقاراً معيناً قابلاً للتعامل والبيع بالمزاد، غير خارجٍ عن دائرة التعامل.
 5. الدين المضمون: يجب أن يكون الدين موجوداً أو محتمل الوجود ومعيناً أو قابلاً للتعيين مقداراً ووصفاً.

ب. الشروط الشكلية:

- الشكلية جوهرية في الرهن الرسمي ولا يكتمل عقده دونها. ويتضمن الشرط الشكلي جانبيين أساسيين:
- الأول: الرسمية في التوثيق، إذ يلزم إفراغ الرهن في سند رسمي يُحرَّر أمام الجهة المختصة أو بموجب عقدٍ معتمد نظاماً.
 - الثاني: القيد في السجل العقاري المخصص، وهو شرطٌ لنفاذ الرهن في حق الغير لا لانعقاده بين الطرفين فحسب؛ فمن تاريخ القيد تتحدد مرتبة الدائن المرتهن وفق ما تفرره نصوص نظام التسجيل العيني للعقار (نظام التسجيل العيني للعقار، المملكة العربية السعودية؛ العمري، 2020؛ السلوم، 2023).

المطلب الثاني: آثار الرهن الرسمي:

تنصرف آثار الرهن الرسمي إلى ثلاث جهات رئيسية، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أ. العلاقة بين الراهن والمرتهن:

يبقى العقار في حيازة الراهن مع التزامه بالمحافظة عليه وعدم الإضرار بالضمان أو التقليل من قيمته. وللمرتهن أن يطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لصون الضمان إذا أنقص الراهن من قيمته، كاللجوء إلى القضاء لمنع الإضرار بالعقار أو طلب التعجيل باستيفاء الدين إذا تدهورت قيمة الضمان بفعل الراهن (المطيري، 2018؛ Cabrillac & Mouly, 2010).

ب. الأثر في مواجهة الغير:

يكتسب المرتهن بموجب الرهن المقيّد حقّين جوهريين تجاه الغير:

1. حق التقدّم (droit de préférence): يُحوّله التقدّم على الدائنين العاديين والتالين له في المرتبة عند توزيع حصيلة بيع العقار (الشهراني، 2021؛ Watt & Todd, 2016).
2. حق التتبّع (droit de suite): يُحوّله التنفيذ على العقار في أي يد انتقل إليها، سواءً بقي في ملكية الراهن أم انتقل إلى الغير بأي تصرفٍ قانوني.

ت. الأثر عند حلول الدين دون وفاء:

لا يجوز للمرتهن أن يتملك العقار المرهون أو يتصرف فيه استيفاءً لدينه دون الطرق النظامية، ويُعدّ باطلاً كل شرطٍ يحوّله ذلك (ما يُعرف بـ «بطلان شرط الطريق الممهد»)، بل عليه أن يسلك طريق التنفيذ ببيع العقار بالمزاد العلني بإشراف قاضي التنفيذ، ثم استيفاء حقه من ثمنه بحسب مرتبته، حمايةً للمدين وسائر الدائنين من إجحاف الاستئثار (نظام

التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية؛ الحربي، 2019).

جدول رقم (2): آثار الرهن الرسمي بحسب الجهة

الجهة	الأثر الرئيسي	الأساس القانوني
بين الراهن والمرتهن	بقاء العقار بيد الراهن مع صون الضمان	نظام المعاملات المدنية
في مواجهة الغير	حقّ التقدّم وحقّ التتبع	نظام التسجيل العيني
عند عدم الوفاء	التنفيذ بالمزاد لا التملك المباشر	نظام التنفيذ السعودي
بطلان شرط التملك	حماية المدين من الاستنثار	نظام المعاملات المدنية

المبحث الثالث: تنفيذ الرهن واستيفاء الدين والمبادئ المستقرة

يتناول هذا المبحث آلية التنفيذ العملي على العقار المرهون، وكيفية توزيع حصيلة البيع، ثم المبادئ القانونية المستقرة في منازعات الرهن.

المطلب الأول: إجراءات التنفيذ واستيفاء الدين:

إذا حلّ الدين ولم يوفّ المدين، كان للدائن المرتهن اتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار المرهون وفق نظام التنفيذ السعودي، وتتم هذه الإجراءات بمراحل متتابعة (القحطاني، 2021؛ الزهراني، 2022):

- المرحلة الأولى — التنبيه بالوفاء: يُرسل إلى المدين إنذاراً رسمياً بالوفاء خلال المدة المحددة نظاماً، وهو شرطٌ إجرائيٌّ سابقٌ على التنفيذ.
- المرحلة الثانية — الطلب القضائي: تُرفع دعوى التنفيذ أمام قاضي التنفيذ المختص طالباً نزع ملكية العقار وبيعه.
- المرحلة الثالثة — البيع بالمزاد العلني: يُباع العقار بمزادٍ علني تحت إشراف قاضي التنفيذ وفق الإجراءات المنصوص عليها في نظام التنفيذ، ضمناً للشفافية والمنافسة العادلة.
- المرحلة الرابعة — توزيع الحصيلة: تُوزع حصيلة البيع على الدائنين بحسب مراتبهم، فيتقدّم الدائن المرتهن على الدائنين العاديين والتالين له في المرتبة في حدود دينه.
- المرحلة الخامسة — معالجة الفائض والعجز: إذا زادت حصيلة البيع عن الدين رُدّ الفائض إلى الراهن، وإذا نقصت رجعت الدائن بالباقي على المدين باعتباره ديناً عادياً في ذمته غير مضمون برهن.

وبهذا التنظيم المرهني تتحقق المعادلة المنشودة: استيفاءً كاملاً لحق الدائن المضمون، مع صون ما يفيض لحساب المدين، ومنع إثراء الدائن بلا سبب على حساب المدين وسائر الدائنين (نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية؛ الدوسري، 2023؛ Rosen, 2018).

جدول رقم (3): مراحل إجراءات التنفيذ على العقار المرهون

المرحلة	الإجراء	الجهة المختصة
الأولى	التنبيه بالوفاء	الدائن المرتهن
الثانية	رفع دعوى التنفيذ	محكمة التنفيذ
الثالثة	البيع بالمزاد العلني	قاضي التنفيذ
الرابعة	توزيع الحصيلة بحسب المراتب	قاضي التنفيذ
الخامسة	ردّ الفائض / الرجوع بالعجز	المحكمة المختصة

المطلب الثاني: المبادئ المستقرة في منازعات الرهن:

يمكن إجمال أبرز المبادئ المستقرة في منظومة الرهن الرسمي تنظيمياً وقضائياً على النحو الآتي:

1. أن القيد شرطاً لنفاذ الرهن في حق الغير وتحديد مرتبة الدائن من تاريخه دون رجعية.
2. بطلان كل اتفاق يخول المرتهن تملك العقار أو بيعه دون الطرق النظامية عند عدم الوفاء، حمايةً من الإضرار بالمدين (الحربي، 2019؛ الزحيلي، 1989).
3. عدم قابلية الرهن للتجزئة، فيبقى العقار كله ضامناً ومُرهنأً حتى يُوفى الدين كاملاً دون ناقص.
4. أولوية الدائن المرتهن في التوزيع بحسب مرتبته المُحددة بتاريخ القيد، مع ردّ الفائض للراهن والرجوع بالعجز على المدين ديناً عادياً.
5. خضوع جميع إجراءات التنفيذ لإشراف قاضي التنفيذ ضماناً للمشروعية وحماية حقوق جميع الأطراف.
6. التبعية التامة للرهن للدين الأصلي: فزوال الدين أو انقضاؤه يترتب عليه انقضاء الرهن تلقائياً.
7. صحة رهن العقار المستقبلي (محتمل الوجود) متى كان قابلاً للتعيين عند نشوء الدين، وفق ما تقضي به مبادئ النظام السعودي.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

بعد هذه الدراسة التحليلية التطبيقية للرهن الرسمي في إطار النظام السعودي، تتبين للباحث نتائج علمية وتوصيات عملية يمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: النتائج:

1. أن الضمان العيني أقوى من الشخصي لتعلقه بمال معين ومنحه حَقَّي التقدّم والتبّع اللذين لا مقابل لهما في الضمانات الشخصية (السنهوري، د.ت؛ Rank, 2011).
2. أن الرهن الرسمي عقدٌ شكليٌّ تبعيٌّ غير قابلٍ للتجزئة، ولا ينفذ في حق الغير إلا بالقيد في السجل العقاري المخصص.
3. أن المرتهن لا يملك التملك المباشر للعقار عند عدم الوفاء، بل يستوفي حقه حصراً عبر البيع بالمزاد العلني تحت إشراف قضائي.
4. أن نظام التوزيع المرحلي لحصيلة البيع يحقق التوازن المنشود بين حماية حق الدائن المرتهن وصون حقوق المدين وسائر الدائنين.
5. أن نظام المعاملات المدنية السعودي قدّم تنظيمياً متكاملاً لأحكام الرهن الرسمي، جمع بين الفقه الإسلامي وأفضل الممارسات القانونية المقارنة.

ثانياً: التوصيات:

1. تبسيط إجراءات قيد الرهن إلكترونياً تعزيزاً لاستقرار الائتمان وسرعة المعاملات في إطار التحول الرقمي لرؤية 2030.
2. نشر مبادئ قضائية استرشادية في منازعات الرهن والتنفيذ توحيداً للتطبيق القضائي ورفعاً لمستوى اليقين القانوني.
3. توعية المتعاملين في السوق ببطلان شرط التملك المباشر، حمايةً للمدنيين من الإجحاف في التعاملات التمويلية.
4. إجراء دراسات تطبيقية مستقبلية على تزامن الرهن ومراتب الدائنين في التنفيذ، نظراً لأهميتها العملية في التطبيق.
5. دراسة إمكانية تعميم الرهن الرسمي ليشمل الأصول المنقولة ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة توسيعاً لنطاق الائتمان المضمون.

قائمة المراجع والمصادر — References

أولاً: المصادر النظامية:

- نظام المعاملات المدنية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 1443هـ، ولائحته التنفيذية. المملكة العربية السعودية.
- نظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية. المملكة العربية السعودية.
- نظام التسجيل العيني للعقار. المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المراجع العربية:

- السنهوري، عبد الرزاق أحمد. (د.ت). الوسيط في شرح القانون المدني — التأمينات الشخصية والعينية (الجزء العاشر). دار النهضة العربية.
- مرقس، سليمان. (د.ت). التأمينات العينية والشخصية. دار الكتب القانونية.
- الزحيلي، وهبة. (1989). الفقه الإسلامي وأدلته — أحكام الرهن (الجزء الخامس). دار الفكر.
- مجلة العدل، وزارة العدل السعودية. (أعداد متفرقة). دراسات في التأمينات العينية والتنفيذ. وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.
- العبيدي، محمد عبد الله. (2020). الرهن العقاري في النظام السعودي: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 13(2)، 45-78.
- الغامدي، أحمد سعد. (2022). أحكام الرهن الرسمي وفق نظام المعاملات المدنية السعودي الجديد. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، 36(1)، 115-142.
- القحطاني، سعود ناصر. (2021). التنفيذ على العقار المرهون في ضوء نظام التنفيذ السعودي. مجلة الفقه والقانون، 48(4)، 200-225.
- الحارثي، سلطان محمد. (2019). التأمينات العينية في الفقه الإسلامي والنظام السعودي: دراسة مقارنة. مجلة جامعة الملك سعود: العلوم القانونية والإدارية، 31(1)، 1-38.
- الدوسري، فهد عبد العزيز. (2023). أثر نظام المعاملات المدنية السعودي على التمويل العقاري: قراءة في أحكام الرهن الرسمي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 9(2)، 55-89.
- الشهراني، عبد الله ناصر. (2021). حق التقدّم وحق التتبع في الرهن العقاري: دراسة تحليلية. مجلة العلوم القانونية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 14(1)، 101-138.
- العمري، خالد بن سعد. (2020). نظام التسجيل العيني للعقار وأثره في حماية الدائن المرتهن. مجلة الفقه والقانون، 44(4)، 165-193.
- الزهراني، محمد علي. (2022). إجراءات التنفيذ على العقار في النظام السعودي: نظام التنفيذ ونظام المعاملات المدنية. الرياض: دار المنهاج للنشر والتوزيع.
- المطيري، عبد الرحمن فلاح. (2018). الرهن الحيازي والرسمي: فروقٌ جوهرية في ضوء أحكام الفقه الإسلامي. مجلة الأحكام القضائية، 12(12)، 77-112.
- السلوم، عبد العزيز محمد. (2023). ضوابط القيد في السجل العقاري ودوره في حماية المرتهن في مواجهة الغير. مجلة الحقوق، جامعة الكويت، 47(1)، 233-275.
- الحربي، منصور بن صالح. (2019). بطلان شرط التملك المباشر في عقود الرهن: دراسة فقهية نظامية. مجلة مجمع

الفقه الإسلامي الدولي، (31)، 488-450.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Cabrillac, M., & Mouly, C. (2010). Droit des sûretés (9th ed.). LexisNexis.
- Goode, R. (2010). Legal Problems of Credit and Security (4th ed.). Sweet & Maxwell.
- Wood, P. R. (2007). Law and Practice of International Finance: Comparative Law of Security Interests and Title Finance (2nd ed.). Sweet & Maxwell.
- Rank, O. (2011). Real Property Law and Procedure in the European Union: General Report. European University Institute.
- Watt, G., & Todd, J. (2016). Land Law (10th ed.). Oxford University Press.
- Duggan, A. J., & Ziegel, J. S. (2013). Secured Transactions in Personal Property (6th ed.). Emond Montgomery Publications.
- Rosen, M. (2018). Mortgage Law in the Context of Secured Finance: Comparative Perspectives. International Journal of Law and Management, 60(3), 812-829.